محاضرات في مقياس المنازعات الجمركية

المحاضرة الأولى

تعتمد الدول في تمويل ميزانياتها على مصادر متنوعة منها الحقوق والرسوم الجمركية التي تفرض بالأساس على البضائع التي تدخل إلى الإقليم الوطني. ونظرا لأهمية هذا المصدر بالنسبة للدولة فإنها لم تتأخر في وضع نظام قانوني يبين تلك الحقوق والرسوم الجمركية من جهة والمخالفات المعاقب عليها والإجراءات التي تتبع للتحقيق في تلك المخالفات وطرق تسوية النزاعات المتولدة عن تطبيق القواعد القانونية بين الإدارة المكلفة بتحصيل الرسوم والحقوق ومراقبة الإجراءات وبين الأشخاص الخاضعة للقانون.

وتجدر الإشارة إلى أن فرض الرسوم الجمركية وإن كان له طابع مالي بامتياز، فإن لتلك الرسوم وظيفة أخرى بالنسبة للدولة للاقتصاد الوطني. فالدولة التي تشجع أكثر المنتجات المحلية تتشدد في الرسوم الجمركية على السلع التي تتدفق من الخارج لحماية الصناعة الوطنية، وفي المقابل الدولة التي تكون بحاجة لإنعاش اقتصادها قد تبسط الرسوم بهدف جذب الرأس مال الأجنبي.

أما بالنسبة للحالة الأولى أين تكون وظيفة الرسوم الجمركية حماية السلعة الوطنية والاقتصاد الوطني، فقد تتجه الدولة إلى إجراء المنع من استيراد أو تصدير سلعة معينة أو فرض قيود على استيراد أو تصدير السلعة. لهذا فإنه من المهام الأساسية لإدارة الجمارك هو الرقابة والكشف عن مخالفة تلك الموانع والقيود ما يولد نزاعات وخلاف بين الإدارة والأشخاص حول تطبيق القانون وحل النزعات بشكل ودي دون اللجوء إلى القضاء أو بالطريق القضائي.

ويمكن تعريف المنازعة الجمركية بأنها مجموعة القواعد القانونية التي تبين سبب النزاعات الجمركية وطرق كشف المخالفات وطرق تسويتها في إطار أحكام القانون الجمركي.

إن النزاعات بين إدارة الجمارك والأشخاص تكون ذات جزائي وقد تكون أيضا ذات طابع مدني وإداري. ونضع جانبا المنازعات المدنية والإدارية جانبا ونحصر نطاق الدراسة بالمنازعات ذات الطابع الجزائي بمعنى التي تؤول إلى اختصاص القضاء الجزائي. ويتعلق الأمر هنا تحديدا بالمخالفات الجمركية.

المخالفات الجمركية هي كل مخالفة للتشريع الجمركي التي تستدعي إما تسوية ودية على مستوى إدارة الجمارك هي المصالحة الجمركية أو تنتهي إلى ساحة القضاء أمام جهات القضاء الجزائي في حالة فشل المصالحة.

تعد المخالفات الجمركية جرائم خاصة ترتكب في نطاق التشريع الجمركي، لذلك يعتبر التشريع الجمركي قانون جنائي خاص بالنسبة للجريمة الجمركية. هذا وينصرف في الحقيقة مصطلح المخالفات الجمركية إلى معناه اللغوي وليس الاصطلاحي. فلا يقصد من المصطلح الوصف القانوني للفعل ضمن أوصاف الجريمة من مخالفة وجنحة وجناية، ولكن ينصرف إلى كل فعل يمثل خرقا للتشريع الجمركي. وهذا الخرق بدوره قد يأخذ وصف المخالفة بمعناها الاصطلاحي أو الجنحة أو الجناية.

وعليه يعتبر قانون العقوبات شريعة عامة فقط بالنسبة للجريمة الجمركية، ويكمل التشريع الجمركي الذي يمثل التشريع الخاص لها. فالتشريع الجمركي من يحدد الجريمة الجمركية وصورها وأصنافها وقواعد الإثبات والعقوبات.

وإذا وصلت المخالفة الجمركية إلى جهات القضاء الجزائي فإنها تخضع في إجراءات التقاضي لقانون الإجراءات الجزائية.

يضم التشريع الجمركي قانون الجمارك الصادر بموجب القانون 07/79 المؤرخ في 1979/08/23 المعدل والمتمم، ومن أهم تعديلاته التعديل الصادر بموجب القانون رقم 10/98 المؤرخ في 1998/08/22 والقانون رقم 04/17 المؤرخ في 2017/02/16.

كما صدرت عدم مراسيم تنفيذية تحدد كيفيات تطبيق بعض أحكام قانون الجمارك. وفي سنة 2005 صدر القانون المتعلق بمكافحة التهريب بموجب الأمر رقم 06/05 المؤرخ في 2005/08/23 المعدل والمتمم والذي بات ينظم العقوبات واستحدث وصف الجناية في الجريمة الجمركية.

إن مراجع البحث في المنازعات الجمركية قليلة وما يتوفر أكثر هو المذكرات والرسائل التي تناقش جواب الموضوع. ولعل أهم كتاب في تناول موضوع الجريمة الجمركية والمنازعات الجمركية هو للأستاذ أحسن بوسقيعة. فهو مرجع يغطي أهم عناصر البحث وسنعتمد على بسط أهم المفاهيم الواردة فيه.